

4 آلاف مخبز مهددون بالخروج من منظومة الخبز المدعم بسبب غرامات تصل إلى مليون جنيه



الجمعة 31 يوليو 2026 05:00 م

تواجه نحو 4 آلاف مخبز بلدي تمويني في مختلف المحافظات خطر الاستبعاد من منظومة الخبز المدعم، بعدما اشترطت وزارة التموين سداد نصف الغرامات المتراكمة قبل تطبيق الخصم المباشر، بما يهدد استمرار الإنتاج ووصول الرغيف للمواطنين

تكشف الأزمة كيف تُدار سلعة تمس حياة ملايين الفقراء بمنطقة الجباية والانضباط المالي المجرد، بينما تُحفل المخازن وحدها كلفة اختلالات منظومة واسعة، من دون ضمانات شفافة تمنع تحول العقوبات إلى بوابة للاحتكار وإقصاء المشروعات الصغيرة

بحسب مصدر في إدارة الرقابة والتوزيع، تمثل المخازن المهددة ما بين 10 و15% من إجمالي 26.5 ألف مخبز، وهو نطاق واسع يجعل خروجها المحتمل أزمة توزيع حقيقية، لا مجرد نزاع محاسبي محدود

وخلال يونيو ويوليو 2026، اقتربت الغرامات الموقعة على المخازن من مليار جنيه، بينما لم تُحصل الوزارة سوى نحو 30% منها، ما يعكس اتساع الفجوة بين القرارات العقابية والقدرة الفعلية لأصحاب المخازن على السداد

وفي 2024، رفعت الحكومة غرامة إنتاج الرغيف ناقص الوزن بنحو 20 إلى 30 جرامًا إلى 10 آلاف جنيه يوميًا، ورفعتها إلى 20 ألفًا عند تجاوز النقص 30 جرامًا، مع مضاعفتها عند تكرار المخالفة

وبموجب الشرط الجديد، يتعين على كل مخبز سداد 50% من مستحقاته المتراكمة كي يواصل العمل، رغم أن بعض المخازن تواجه مطالبات تبدأ من 40 ألف جنيه وتصل إلى مليون، بحسب نوع المخالفات وتكرارها

لذلك، لا تبدو المشكلة مرتبطة برفض الرقابة أو حماية المال العام، بل بطريقة فرض الجزاءات دفعة واحدة، من دون تدرج أو تسوية عادلة أو فحص مستقل يميز بين التلاعب المتعمد والأخطاء التشغيلية الناتجة عن تقادم المعدات

ومن ثم، قد يجد آلاف العمال أنفسهم أمام فقدان مصادر رزقهم، بينما تواجه مناطق شعبية وقرى مكتظة احتمال انخفاض عدد منافذ صرف الخبز، بما يزيد الطوابير والمسافات ويضغط على أسر تعتمد يوميًا على الرغيف المدعم

غير أن وزارة التموين تمضي نحو نظام الخصم المباشر، الذي يُلزم المخازن بسداد ثمن الدقيق قبل استلامه، بدلًا من اعتباره بضاعة أمانة، وهو تغيير ينقل عبء التمويل والسيولة من الدولة إلى المنتج الصغير

غرامات تفوق القدرة

يرى عبد الله غراب، رئيس الشعبة العامة للمخابز، أن تطوير المنظومة يجب أن يحافظ على استقرار الإنتاج وجودة الرغيف، وهو موقف يجعل معالجة الديون المتراكمة شرطًا عمليًا قبل فرض التزامات مالية جديدة على أصحاب المخازن

كما أن زيادة تكلفة التصنيع إلى 553 جنيهًا للجوال، بدلًا من 503 جنيهات، تمنح المخبز 50 جنيهًا إضافية فقط، وهي زيادة محدودة لا تقارن بمطالبات مالية قد تبلغ مئات الآلاف أو تقترب من مليون جنيه

علاوة على ذلك، جاءت زيادة المصنعية بنسبة 10% بعد ارتفاع أجور العمالة والطاقة والصيانة والنقل، ما يعني أن المبلغ الإضافي سيُستهلك غالبًا في تكاليف التشغيل، ولن يتحول تلقائيًا إلى مورد يسمح بتسوية الغرامات

بناءً على ذلك، يصبح الحديث الرسمي عن دعم المخابز منقوضًا، لأن تحسين هامش التصنيع لا يعالج أصل الأزمة، المتمثل في تراكم عقوبات مرتفعة واشتراط دفع نصفها خلال فترة قصيرة قبل بدء النظام المالي الجديد

في المقابل، تقول الوزارة إن الخصم المباشر سيحد من الهدر ويحدد مسؤولية المطاحن والمخابز عن الخامات، لكن هذا التصور يتجاهل تفاوت القدرات الرأسمالية، ويعامل المخبز الصغير كأنه شركة كبيرة قادرة على تمويل مشترياتها مقدّمًا

وفوق ذلك، فإن شراء المطاحن للقمح وبيع الدقيق للمخابز يوسع الاعتماد على التدفقات النقدية اليومية، ما قد يدفع المخابز المتعثرة إلى الاقتراض أو البيع لمستثمرين أكبر، ويعيد تشكيل القطاع لمصلحة أصحاب السيولة والنفوذ

بالتوازي، تكشف أفكار بيع المخابز لمستثمرين قادرين على السداد أن الغرامات لم تعد أداة تصحيح فقط، بل تحولت عمليًا إلى ضغط يعجل انتقال الملكية من أصحاب محدودي الموارد إلى كيانات أكثر قدرة مالية

وعليه، فإن تجاهل أثر العقوبات على بنية السوق قد يقود إلى تركّز ملكية المخابز، وتقليص المنافسة المحلية، وخلق شبكات نفوذ جديدة داخل منظومة الخبز، بما يضعف قدرة الدولة على ضبط الجودة والأسعار والتوزيع

سيولة تهدد الاستمرار

يحدّر خالد فكري، رئيس شعبة مخابز القاهرة، من أن الهدر في منظومة الخبز يبدأ من إنتاج الدقيق ونقله وتوزيعه، لا من الرغبة وحده، وهو ما ينسف تحميل المخابز منفردة مسؤولية خلل متعدد الحلقات

وبالتالي، فإن أي إصلاح جاد يفترض مراجعة المطاحن والنقل والتخزين والرقابة الإلكترونية، بدلًا من اختزال الأزمة في مخالفات الوزن والتحصيل، خصوصًا أن تقلب جودة الدقيق والرطوبة وكفاءة المعدات يؤثر مباشرة في وزن الرغبة النهائي

إلى جانب ذلك، يحتاج تطبيق الخصم المباشر إلى فترة انتقالية واختبارات معلنة، لأن فرضه بالتزامن مع تحصيل الغرامات قد يخلق صدمة سيولة مزدوجة، تجمع بين سداد ديون قديمة وتمويل شراء الدقيق الجديد مقدّمًا

مع ذلك، لم تعلن الوزارة حتى الآن برنامجًا واضحًا لتقسيط المديونيات وفق حجم النشاط، أو إعفاءات للمخالفات محل التظلم، أو لجنة مستقلة للفصل السريع، وهو غياب يترك آلاف المخابز تحت تهديد إداري مفتوح

وبينما تطالب المخابز بآلية تساعد على السداد، تظل المقترحات قيد الدراسة، في وقت يقترب فيه موعد التنفيذ، ما يعكس نمطًا حكوميًا يعلن القرارات أولًا ثم يترك الأطراف الأضعف تبحث عن وسائل للبقاء

لهذا، تبدو زيادة المصنعية أقرب إلى مسكن محدود أمام أزمة هيكلية، إذ تمنح المخابز هامشًا صغيرًا ثم تسترده السلطة عمليًا عبر غرامات متراكمة ومدفوعات مقدمة، من دون مراجعة شاملة لعدالة المحاسبة والتفتيش

الرغبة تحت الضغط

يؤكد نادر نور الدين، أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، أن أي تغيير يمس الخبز المدعم يحتاج دراسة متأنية بسبب ارتباطه بالأمن الغذائي وحياة ملايين المواطنين، وهو تحذير يكتسب وزنًا أكبر مع احتمال خروج آلاف المخابز

وأخيرًا، لا يمكن فصل بقاء المخابز عن حق المواطنين في رغيف متاح ومنظم، لأن أي انكماش في شبكة الإنتاج سيصب مباشرة في الطواير والجودة والسوق السوداء، بينما تتحمل الأسر الفقيرة النتيجة الأكبر لأي ارتباك

وفي المحصلة، تحتاج الأزمة إلى وقف مؤقت لشرط سداد النصف، وتقسيط الغرامات وفق القدرة المالية، ومراجعة التظلمات، ثم تطبيق تدريجي للخصم المباشر، وإلا تحولت خطة ضبط الهدر إلى عملية إقصاء واسعة للمخابز الصغيرة

خلاصة الأمر، أن حماية المال العام لا تتحقق بإغراق المنتجين بالغرامات أو دفعهم للبيع، بل ببناء رقابة عادلة وشفافة تربط العقوبة بحجم المخالفة، وتحمي استمرار الخدمة، وتمنع احتكار قوت المصريين تحت لافتة تحديث المنظومة